

التوجه نحو تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية

التوجه نحو تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية

د. نجوى حبه
جامعة بسكرة

الملخص:

الشروط الإطار تعتبر من أهم أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد التي تسعى من خلالها إلى ضبط وتأطير المتغيرات الاقتصادية لتتلاءم مع التوجه العام للدولة، ولعل من أهم التوجهات التي لا بد للدولة تبنيها هو تبني العناقيد الصناعية، هذه الأخيرة التي أصبحت من متطلبات النمو الاقتصادي وضمانا لاستقراره، ولتفعيل دورها كونه تعمل على ربط علاقات تنافسية وتكاملية داعمة ومكملة للأعضاء المكونة لها، بالتالي تصبح محركا لعجلة التطور لصناعات مختلفة وإعادة إرسال المتخلفة منها، والأهم إطلاق صناعات جديدة قوية ومتنامية، من هنا صار لزاما على الدولة الاعتماد على الشروط الإطار التي توفر المناخ الملائم لنشوء العناقيد الصناعية لتنويع الاقتصاد بالعمل خارج القطاع الأساسي الذي تركز عليه الدولة بشكل تقليدي.

الكلمات المفتاحية: الشروط الإطار، العناقيد الصناعية، الماسة التنافسية.

Abstract:

Basic conditions is one of the main forms of state intervention in the economy, through which it endeavors to control and frame the economic variables to reconcile with the general orientation of the state, and may be the most important trends that should the state adopt is to adopt industrial clusters which has become one of economic growth and ensure the stability requirements, and so as to activate its role that being dedicated to connecting all competitive and integrated relationships supportive and complementary to the members that making up for, and thus it becomes an engine to the wheel of development for various industries and resend the underdeveloped ones, and most importantly the launch of a strong and cohesive new industries, from here it has become imperative that the state to rely on the basic conditions that the appropriate environment for the emergence of industrial clusters offer to diversify the economy to work outside the primary sector, which is based upon the state traditionally.

Key Word: Basic conditions, industrial clusters, competitive diamond.

مقدمة:

إن الجدلية التقليدية التي تناقش تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه أصبحت من المسلمات التي ترجح فيها الكفة نحو تدخلها، ويعود ذلك إلى أن الواقع أثبت ذلك في مختلف الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية، ويبقى الجدل الحقيقي قائما حول مدى تدخلها وأسبابه والأكثر من ذلك أشكال هذا التدخل.

تعتبر الشروط الإطار من أهم أشكال تدخل الدولة التي تحاول من خلالها الدولة تحريك الاقتصاد ككل أو صناعات محددة أو حتى التركيز على عناقيد صناعية محددة، هذه الأخيرة التي قد تضم تجمعات لمؤسسات ضمن صناعة معينة أو في صناعات مختلفة تجمعها روابط وعلاقات مميزة، مما يساهم في تشجيع التنوع ضمن العنقود الواحد وحتى التنوع في الاقتصاد ككل. وعليه فقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التركيز على إظهار الشروط الإطار وعلاقتها بالعناقيد الصناعية، بالإجابة على الإشكالية المولوية:

كيف يمكن تفعيل دور العناقيد الصناعية في تنويع الاقتصاد من خلال الشروط الإطار؟

الإجابة عن الإشكالية المطروحة تقتضي التطرق للمحاور التالية:

- الشروط الإطار "The framework conditions, Les conditions cadre".

التوجه نحو تنوع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية

- العناقيد الصناعية "The industrial clusters, Les grappes industrielles".

- تأثير الشروط الإطار على العناقيد الصناعية.

تكمّن أهمية هذا البحث في محاولة المزج بين مفاهيم متنوعة ومعقدة ، وحديثة في نفس الوقت لذلك ركزنا على الجوانب النظرية التي أردنا من خلالها إلقاء الضوء على بعض من المفاهيم الهامة التي ترى جل البحوث أنها ظواهر مستقلة لكن المنطق يفرض ضرورة التفاعل الإيجابي بينها لتفعيلها، والاستفادة منها لتحريك بعض الصناعات وتوجيه الاقتصاد نحو التنويع.

I-الشروط الإطار:

يعد تحديد الإطار العام لدراسة أي ظاهرة من أهم خطوات البحث وهو نقطة ارتكازه وانطلاقه، وقياسا على ذلك فإن تحديد مفهوم الشروط الإطار وفك اللبس حول تداخله مع مفاهيم أخرى قريبة منه كمفهوم سياسة المنافسة وأسباب اللجوء إليه لا تقل أهمية عن ذلك.

I-1- مفهوم الشروط الإطار:

الشروط الإطار من المفاهيم التي لا تعرف رواجاً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية وإن كان يتم تداول هذا المفهوم بشكل محتشم في ميدان الاقتصاد الصناعي والدراسات المتعلقة بالتحليلات القطاعية. الشروط الإطار أو الظروف الإطار يقصد بها: "العناصر التي تعمل على تعزيز القدرة التنافسية، التي تظهر في شكلها التقليدي من خلال تقديم مساهمات في البنية التحتية، الضرائب والضمان الاجتماعي".¹ مفهوم الشروط الإطار يتضح من خلال السياق الزماني والمكاني، لأنها مبنية على سياسات محددة من قبل متخذي القرار (الدولة) في مواضع معينة، ويعتمد ذلك كله على العروض التي تمنحها الدولة وفق المهام المسندة إليها...، وحسب فراي "Frey" فإنه بالنظر إلى العولمة وإجراءات الخصخصة وتحرير القيود فإن التحدي الذي يواجه السياسات الاقتصادية اليوم هو تحسين العوامل الحركية (البنية التحتية، الضرائب، المؤسسات...) القادرة على جذب عوامل إنتاج متنقلة. إذا فالشروط الإطار تنطلق من احتياجات الاقتصاد ضمن أبعاد زمانية ومكانية محددة، والتي ترى الدولة ضرورة التدخل لتوفيرها أو دعمها وفق آليات ينجم عنها رفع التنافسية بشكل مباشر أو غير مباشر. رغم تباين التعاريف التي تناولت الشروط الإطار إلا أنها تشترك في نقاط أساسية فهي:²

- تشكل انعكاساً على التنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني والإقليمي.

- تحدد نطاق السلطات العامة في الدعم غير المباشر على الاقتصاد وتدابير المساعدات المباشرة للمؤسسات.

- أن الإعانات ومنح الاستثمار لا تندرج ضمن الشروط الإطار.

يتقاطع مفهوم الشروط الإطار مع مفهوم آخر هو سياسات المنافسة، هذه الأخيرة التي تعني: "تصميم القوانين والقواعد المنظمة للسوق لتضمن شيئاً من العدالة في السوق، وتتواجد قواعد السوق منذ بدء الأسواق وحتى بروز ما يعرف اليوم باقتصاد السوق".³ بمعنى أن سياسات المنافسة هي بمجمل الأعراف والشروط المتفق عليها والتي من شأنها تحديد الإطار العام للأحكام والشروط التي تنظم السلوكات والعلاقات، وهذا ما يفرز نوعين من المنافسة: المنافسة المشروعة وهي التي تخضع للقواعد واللوائح، والمنافسة غير المشروعة التي تخرج من هذا الإطار، وقد اتسع مفهوم سياسات المنافسة ليشمل جانباً من تدخل الدولة قصد تحقيق العديد من أهداف المجتمع. وعلى هذا الأساس فقانون المنافسة لا بد أن يسمح بالمزاومة بالأسلحة أو الأدوات المسموحة في حال ما إذا كانت المنافسة غير قادرة على الانضباط لوحدها وعلى الدولة أن تكون متيقظة

التوجه نحو تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية

للمؤسسات القوية حتى لا تسيء بقوتها إلى المؤسسات الأضعف... من هنا فإن سياسة المنافسة حسب الميكليين المعاصرين تهدف إلى:⁴

- ترقية النمو الاقتصادي.
- ترقية الانضباط أو قواعد السلوك التنافسي.
- الحد من السلوكات غير الأخلاقية.
- تطبيق رقابة شديدة على المؤسسات الأكبر حجما(الأقوى).

مما سبق يتضح بأن كلا من الشروط الإطار وسياسات المنافسة تتداخلان في محاولة الدولة تشجيع المنافسة ورفع مستوى أدائها بشتى الطرق التي تعبر عن دورها السيادي في الاقتصاد بوجه عام والمنافسة على وجه التحديد، إلا أن مجال سياسة المنافسة يكون أضيق نوعا ما لأنه يركز على الأحكام والممارسات المنظمة للمنافسة لضمان حقوق مختلف المتعاملين، وهذا ما تشاركها فيه الشروط الإطار التي تضع الملامح العامة والمؤطرة لذلك .

I-2- أسباب اللجوء إلى الشروط الإطار:

تعتمد الدولة على الشروط الإطار لأسباب عديدة ومتنوعة لعل أهمها تلك التي تتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر كأسباب طويلة المدى ولأسباب أخرى ظرفية، أو كمحاولة منها لدعم السياسات التنافسية لتوفير المناخ الملائم للمنافسة أو توفير ما يعرف بالمنافسة النظامية أو المعدلة.

I-2-1- مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يتحدد مستوى التنمية بالحيط الاقتصادي الذي يتعلق بمعرفة وفهم المؤشرات الرئيسية المحددة لمستوى الاقتصاد الكلي: النمو، الدورة الاقتصادية، مستويات الفائدة، اليد العاملة، الهياكل القاعدية.⁵ ويعبر عن مستوى التنمية الاقتصادية بالأسواق التي تملكها الدولة، الفرص الاقتصادية المتاحة، الدخل القومي قياسا لمستوى الخدمات المطلوب تقديمها للمواطن، مدى عدالة توزيع الدخل القومي، أوضاع الشراكة بين الدولة والمصالح العالمية، مدى تنوع مصادر الدخل القومي، مستوى القدرات التنافسية والمزايا النسبية في ظل المنافسة العالمية، السياسات والنظم والقوانين والمعاهدات والاتفاقات الدولية بما في ذلك أوضاع المنظمات الاقتصادية الدولية، درجة تحقيق الارتباط والتكامل والتناسق بين الأنشطة المتعلقة باقتصاد الدولة...، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بأوضاع الخدمات: المالية والمصرفية والاقتصادية والتجارية، الخدمات العامة: كالكهرباء والمياه الصالحة للشرب...⁶، لذلك فإن التخطيط في هذا المستوى يعني القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها الكمية والكيفية المستمرة لصالح الإنسان.⁷ ما يعني أن مستوى التنمية الاقتصادية يتعلق بمدى توفر البنى التحتية والهياكل القاعدية اللازمة لقيام الاقتصاد وتطويره وللصناعات المكونة له، التي تعتبر شرطا أساسيا من شروط نجاحها.

فيما يخص التنمية الاجتماعية فهي تتعلق بالحيط الاجتماعي الذي يختص بالعوامل المرتبطة بالديمقراطية، التعليم، طريقة الحياة(العيش)، توزيع الدخل، توفر وحركية المهارات،⁸ وتنطوي تحتها العديد من المواضيع والقضايا وعلى العموم، يتطلب تحقيق التنمية الاجتماعية وتوفير المناخ الملائم للمجتمع ما يقتضي تحليل النسيج الاجتماعي المتضمن دراسة: التعدد الديني، الثقافي، العرقي، مدى تفشي العنصرية، التعايش وقبول الآخر، مستوى الانتماء الوطني، دراسة النظام الأهلي، مستوى التنمية الأخلاقية، السلوك المجتمعي، الجرائم المجتمعية والأخلاقية، مستوى مشاركة المجتمع في التنمية، ثقافة المجتمع وتتضمن هي الأخرى السلوك الشخصي، مدى احترام العمل والوقت، مدى الوعي بقضايا المجتمع المحلي والعالمي.⁹

التوجه نحو تنوع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية

الشروط الإطار في حقيقة الأمر تتعلق بظاهرة التنمية. بمختلف أبعادها وليس بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقط وإنما تتعداهما إلى مختلف أبعاد التنمية الأخرى: السياسية، الثقافية، العلمية، الأمنية، لأن الدولة من خلالها تعمل على توفير الظروف العامة المواتية لقيام أي نشاط وتطويره، فالتنمية الاقتصادية توفر الهياكل القاعدية ومختلف الموارد اللازمة في حين توفر كل من التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والعلمية وغيرها المورد البشري الذي سيقوم بالمزج بين هذه الموارد بالشكل الملائم ما يعني تفعيل الموارد بمختلف أشكالها لقيام الصناعة وتنشيطها.

لذلك يرى أوجولي "J.P. Angelier" بأن مستوى التنمية يؤثر على حركية الصناعة ككل من جهة العرض فهي تتضمن نوعا من: التقنيات، العادات، آداب العمل، العلاقات الاجتماعية داخل وخارج الإنتاج، أما الطلب فهو يتضمن: العادات، معايير اجتماعية للمستهلكين: أحجام الأسواق وانتظام نموها، مستوى التنمية يرتبط أيضا بالاشتراكية (الاجتماعية) التي تدفع تقريبا تكاليف التعليم والتكوين إلى مستوى الانتشار وعمومية المعلومات، وتختص بكثافة الهياكل القاعدية للنقل والاتصالات، أخيرا فهي تتعلق نوعا ما بتقسيم الثروات والقوى الاقتصادية، وهو التقسيم الذي يضمن حسبه تشجيع أو توقيف نمو الاقتصاد.¹⁰

I-2-2 - الظواهر الظرفية:

عموما الظواهر الظرفية تأخذ بعددين لتعريفها: بعد يتعلق بالصدفة وآخر يتعلق بالتوجهات الاقتصادية ويجمع تعريف البعدين بأنهما: مختلف الأحداث والظواهر الخاصة والعابرة التي يمكنها التأثير على الشروط القاعدية للصناعة ما بشكل مستقل عن نشاطها الخاص لأنها تظهر في ظرف معين، قد تكون غير مقصودة لأنها تحدث فجأة.

تأخذ "الصدفة" أو "الحظ" جانبا من جوانب تفسير الظواهر الظرفية وإن كان الكثير من المفكرين يرون بأن الاعتقاد بأن الحظ يؤدي دور حاسم في بلوغ النجاح هو اعتقاد واه لا يستند إلى أساس...، لكن الواقع هو أن الحظ كان وسيكون دائما طرفا في المعادلة.¹¹ الجانب الآخر للظواهر الظرفية في السياسات الاقتصادية - الجانب الذي يخص دراستنا - هي الظواهر الموجهة لإعادة التوازن لميزانيات الإدارات العمومية التي بمقدورها أن تبطل من نمو الطلب على منتجات تجهيز العائلات، والازدهار الملحوظ للنشاط الاقتصادي الذي يحسن من الطلب على منتجات تجهيز المؤسسات، والضغط السياسي الذي يكسر نمو مصاريف وقت الفراغ،¹² وقد تكون إيجابية كإكتشاف مفيد أو تغير ملائم في أذواق الزبائن أو في التكنولوجيا... أو سلبية نتيجة كساد اقتصادي أو كوارث طبيعية أو نشوب حرب مفاجئة أو تغير غير ملائم في التكنولوجيا أو أذواق الزبائن.¹³

بالتالي الظواهر الظرفية هي محصلة لمختلف التغيرات التي يتم الاعتماد عليها لدفع الصناعة بالاتجاه الإيجابي وتمتاز بأنها آنية وغير مستمرة، تختص بالجوانب ذات الأبعاد الاقتصادية والسياسية التي تتبع آليات محددة بالاتجاه المرغوب فيه، لكن ذلك لا يمنع وجود ظواهر تعتمد على الصدفة البحتة.

I-2-3 - مقارنة المنافسة المعدلة والمنافسة النظامية الشاملة:

تعتبر المنافسة المعدلة من أحدث المقاربات التي عرفتها المنافسة وهي تتقاطع مع مصطلح آخر هو المنافسة النظامية الشاملة الذي جاء نتاج النقاش الدائر حول الحرية المطلقة للمنافسة الذي يضمن التفاعل الإيجابي في السوق وبين التوجه المناقض له، الذي يشترط تدخل الدولة لضمان ذلك، وعلى هذا الأساس يؤكد مؤيدو التنافسية النظامية على أهمية الإدارة الاقتصادية الكلية الصحيحة وتبادل ضد الاعتقاد بوجود اليد الخفية للسوق، وعلى أية حال فإن تدخل الدولة ليس هو دائما الحل. وعن طريق إدخال مفاهيم رئيسية من علم السياسة كنقاش الحوكمة في الجدل الدائر حول التنافسية، فإن

التوجه نحو تنوع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية

التنافسية النظامية الشاملة تحاول الإجابة عن السؤال: من أين تأتي مقدرة الحكم الاجتماعي؟ وما الممكن توقعه من كل من الدولة والفاعلين الآخرين في المجتمع؟... وحجتهم الرئيسية هي أنه لا يمكن توضيح التنافسية بعوامل منعزلة، كنقل التقنية الناجح، وأن العناصر الأساسية لا تعمل وحدها بل تكون متضمنة لأن العوامل الأخرى تدعمها.¹⁴

الغرض من التنافسية النظامية الشاملة هو تحقيق تنافسية عادلة تنتهي بتحقيق التنمية المستدامة لذلك فإنها تتداخل مع التنافسية المعدلة، التي تولدت لأن الواقع أظهر أن المنافسة تعاني من نقيضين هما: قد تتحول المنافسة إلى سلوك عدائي مدمر للثروة وللمتعاملين الاقتصاديين وأيضا للحياة الاجتماعية خاصة عند اختلال موازين توزيع الثروات أو قد تتأثر المنافسة كآلية لحث التعاملين على أداء أفضل التحركات الإستراتيجية لهؤلاء الذين قد يرون من خلال دراساتهم بأن التحالف أو التفاهم أو الاندماج أو تقاسم الحصص السوقية من شأنه أن يجنبهم الكثير من الأموال والجهود التي ستبذل في وجود المنافسة، بالتالي يتجهون إلى أحد السلوكات الإستراتيجية السابقة بدل التنافس الحر وهو ما يؤدي المناخ الاقتصادي عموما والمستهلك خصوصا، لذلك عرض الاقتصادي نيومان "Neuman" قواعد تمنع حدوث الاختلال في المنافسة فيما يسميه "المنافسة المتوحشة وغياب المنافسة"، تتمثل في وضع قواعد لمواجهة: الخروقات المتعلقة بوضعية التفاهم الضمني اللاتنافسي، الخروقات المتعلقة بالتكتلات واللوبيات، الخروقات المتعلقة بالتسيير الاستراتيجي للمعلومة، وإذا وضعت هذه القواعد نكون قد تحصلنا على ما يسمى المنافسة المعدلة، التي تعكس جوا تنافسيا معتدلا يوفر فرص متكافئة لجميع المتعاملين.¹⁵

لقد صاحب تطور المنافسة اتساع مجالها لتشمل أيضا مختلف أشكال التعاون والشراكة الممكنة بين المنافسين التي من شأنها تحقيق المنفعة لمختلف الأطراف والمنافسة المعدلة لا تعني إلغاء أو محاربة أي شكل من هذه الأشكال إنما تعني عدم إضرارها بالمنافسة وعدم سحبها إلى أي من الحالتين المتطرفتين اللتين وضحهما نيومان.

بالتالي نجد أن الشروط الإطار تتدخل لضبط الأبعاد التي تضمن المنافسة المنشطة للصناعات أو التي قد تكون سببا رئيسيا في ظهور بعض الصناعات.

II - العناقيد الصناعية:

العناقيد الصناعية من الظواهر التي حققت في أرض الواقع العديد من المكاسب للمؤسسات والقطاعات والدول على حد سواء.

II - 1 - مفهوم العنقود الصناعي وأهميته:

يشير مصطلح العنقود إلى وجود تراس وترايط بين مكونات أو عناصر ما، تنطلق من نفس المنشأ أو أنها ذات أصل واحد، وفي اعتقادنا ذلك هو سبب استعارة المصطلح واستخدامه في المجال الاقتصادي.

II - 1 - 1 - مفهوم العنقود الصناعي:

ظهر مصطلح العنقود الصناعي لأول مرة من قبل بورتير "Porter" الذي يعرفه على أنه: "تركز جغرافي لمؤسسات وهيئات في مجال معين، وهي تشمل مجموعة واسعة من الصناعات المترابطة وغيرها من الوحدات المهمة للمنافسة، فهي تحتوي على سبيل المثال على بائعين مدخلات متخصصة: كالكوبونات، الآلات، الخدمات ومقدمي الهياكل القاعدية المتخصصة. تستلزم العناقيد الصناعية وجود: قنوات توزيع، عملاء، وتمتد أفقيا إلى منتجي السلع البديلة والمؤسسات المتعلقة بالمهارات والتكنولوجيا والمدخلات المشتركة، كما أن العديد من العناقيد تتضمن هيئات حكومية: الجامعات، معاهد التكوين، جمعيات الأعمال"،¹⁶ وتعرفه اللجنة الأوروبية للمؤسسة والصناعة "CEEI" بأنه: "مجموعة منشآت تتعلق بفاعلين اقتصاديين

التوجه نحو تنوع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية

وهيئات تقع بالقرب من بعضها حيث أن هذه المجموعة وصلت إلى تحقيق نطاق كاف من تطوير: الخبرة المتخصصة، الخدمات، الموارد، البائعين، المهارات".¹⁷ إذا فالعناقيد الصناعية تتعلق بتجمع اقتصادي مرتبط بأبعاد وعلاقات متبادلة بين عناصره متخذة أشكالا مختلفة لكنها تتصل فيما بينها أفقيا وعموديا ضمن النظام الكلي للقيمة لأن الغرض الأساسي من نشوئها هو توليد قيمة إضافية من خلال التجمهر الذي يحدث بشكل تلقائي أو مخطط له.

II - 1 - 2 - أهمية العنقود الصناعي:

تبرز ضمن العناقيد الصناعية علاقات مختلف بين العناصر المكونة لها، فهي تشجع المنافسة والتعاون في آن واحد فالمرافقة تسمح للمؤسسات المنافسة بالحفاظ على عملائها أو كسب عملاء جدد، والتعاون من جهة أخرى يسمح بتشارك المؤسسات والهيئات المحلية كما يظهر في التكامل العمودي في صناعات ذات الصلة ببعضها، بالتالي يمكن التعايش بين التعاون والمنافسة لأهما يتخذان أبعادا مختلفة ويظهرا بين لاعبين مختلفين،¹⁸ ويظهر ذلك ضمن العنقود الواحد وحتى بين عناصر العنقود والأطراف الأخرى.

حسب بورتر العناقيد الصناعية تؤثر على التنافسية من خلال ثلاث مداخل:¹⁹

- زيادة إنتاجية المؤسسات العاملة في العنقود.

- قيادة هذه المؤسسات باتجاه الابتكار الذي يدعم الإنتاجية في المستقبل.

- التحفيز على إنشاء مؤسسات جديدة وتوسع وتقوية العنقود نفسه.

إضافة إلى أن تطور صناعة ما يولد في كثير من الأحيان صناعات مكملتها، وذلك هو أصل ظهور العناقيد وبذلك تكون مجالات لاقتصاديات الدول التي تتقدم وتصل إلى تكوين دفع قوي للتنمية الاقتصادية... بالتالي تؤثر العناقيد على موجات تطور الصناعات المعزولة أيضا من خلال تأثير التعزيز المتبادل داخل العناقيد.²⁰

العناقيد الصناعية بوجه عام تشجع تلاؤم المحيط مع المكاسب الإنتاجية، ومع العوامل المفتاح للنمو، وتمثل شكلا لنظام يسمح بالتفاعل مع العولمة التي تتضمن فرصا وعدم أكادة.²¹ العنقود يسمح لكل عضو فيه بالاستفادة منه كما لو أنه أكبر حجما أو كما لو أنه قد انضم بشكل رسمي إلى الآخرين دون التضحية بمرونته.²²

يضاف إلى ذلك أن تركز المؤسسات والمزايا الناجمة تبدو كناقلات للابتكار وتنافسية الاقتصاديات المحلية وحتى الوطنية.²³ الصناعات الخدمية جزأ لا يتجزأ من إجراءات تكوين العناقيد الصناعية وتنافسيتها تساهم في توليد وإثراء الصناعات الأمامية والخلفية بمعنى آخر صناعات المنتوجات النهائية التنافسية تعزز بنجاح الخدمات الدولية ذات الصلة.²⁴

العناقيد الصناعية تخفض من نسب المخاطرة المتعلقة بالتوريد بما فيها توفير المعلومات وسهولة الحصول عليها وتوفير الهياكل القاعدية اللازمة للرفع من تنافسية المؤسسة والقطاع وحتى الدولة كما وأنها ترفع بشكل من الأشكال مستويات الثقة التي من شأنها التخفيف من المخاطرة وتوطيد العلاقات.

العناقيد الصناعية توفر الهياكل القاعدية اللازمة للرفع من تنافسية المؤسسة والقطاع وحتى الدولة ما يعني أنها تشترك مع الشروط القاعدية للصناعة في نفس الهدف، وهذا ما نلمسه ضمنا في الأدوار التي تقوم بها مختلف أطراف العنقود في إطار دعمها.

العناقيد الصناعية تعمل على بعث طاقة إضافية ومتجددة في الصناعات التي تعرف تأخرا أو ضعفا وحتى في الصناعات القوية لأنها توفر أفضلية زيادة من العلاقات الناشئة بين عناصر العنقود، لذلك فهي تستغل لتوجيه الاقتصاد نحو الاستثمار في صناعات محددة.

التوجه نحو تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية

II - 2- العناصر المكونة للعنقود الصناعي:

يتطلب تكوين العناقيد الصناعية عناصر متنوعة يلعب كل منها دوراً محدداً:²⁵

II - 2 - 1- المؤسسات:

هي المحرك الرئيسي للعنقود والعنصر الذي تقوم بدعّمه كافة العناصر الأخرى ليقوم بدوره بعمليات الإنتاج وتفعيل الابتكارات و إيجاد فرص العمل وجلب التقنية واستقطاب الاستثمارات ورفع القيمة المضافة وزيادة الصادرات.

II - 2 - 2- الدولة (الحكومة):

الدور الحكومي من أهم الأدوار في تأسيس العنقود وضمان نجاحه واستمراره، فمنذ البداية يعول عليه في تنظيم ودراسة التجمعات ودرجة أهميتها للاقتصاد واختيار أنسبها. وهو الذي يقوم بضمان وضع الخطط والسياسات اللازمة لتطوير العنقود ووضع قيود التنفيذ، كما يقوم بالمساعدة في بناء علاقات العنقود مع الجهات الحكومية والخاصة المختلفة التي يمكن أن تساهم في دعم وتنمية العنقود، إضافة إلى تقديم الدعم المادي لتشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الأخرى المشاركة في تنمية العنقود، وضمان سد الفجوات والآثار السلبية التي قد تسببها مبادرات تنمية العناقيد في الصناعات والعناقيد القائمة في الدولة.

II - 2 - 3- الجهات والمؤسسات الداعمة:

وتشمل الجهات البحثية والمؤسسات المالية ويختلف الدور الرئيسي لهذه الجهات كل حسب اختصاصه في توفير: التقنية، والابتكارات، والتمويل، والتدريب، والبحوث، والتطوير. إلا أن الدور الأهم الذي تلعبه هو إقامة جسور التواصل بين المؤسسات العاملة في التجمع.

II - 2 - 4- هيئات ومؤسسات خدمات الأعمال:

الدور الرئيسي لهذه الهيئات هو تشجيع التعاون بين المؤسسات العاملة في العنقود وزيادة ديناميكيته من خلال إيجاد التحالفات والمشاريع المشتركة والترويج للمنتجات، كما تهدف لإيجاد رؤية مشتركة للمؤسسات العاملة، وتعمل على تأطير وتنظيم الروابط بين شركات العنقود وبينها وبين الجهات الأخرى خارج ذلك العنقود. تشترك كافة العناقيد الصناعية في العناصر السابقة لكن يمكن إضافة عناصر أخرى تؤدي نفس الدور حسب خصوصية كل عنقود صناعي.

II - 3- أنواع العناقيد الصناعية:

تتعدد أنواع العناقيد الصناعية تبعاً لتعدد تصنيفاتها حيث نجد أنها تصنف من حيث: الحجم، درجة التدخل، آليات الترابط وغيرها.

II - 3 - 1- من حيث الحجم:

تنقسم العناقيد بحسب الحجم إلى صغيرة وكبيرة ويتحدد حجمها بعدد العناصر المكونة لها ونطاق توسعها، الذي ينتج عنه توسع في المجالات والعلاقات الناشئة ضمنه.

II - 3 - 2- من حيث درجة التدخل في تكوينه:

التوجه نحو تنوع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية

ويقصد به مدى التخطيط والتنفيذ لإنشاء العنقود، فقد نجد بأن بعض العناقيد نشأت بشكل طبيعي دون أي تدخل من أي طرف، والذي قد يكون مؤسسة اقتصادية واحدة كما هو الحال بالنسبة لمجموعة طاطا "TATA" الهندية التي أسست ما يعرف بمدينة طاطا التي تعتبر نموذجاً خاصاً من العناقيد الصناعية إذ أن كل مكونات العنقود تابعة للملكية واحدة (هي مجموعة طاطا) التي أسست العنقود بشكل كامل، ويبقى هذا النموذج كما سبق وأشرنا حالة خاصة، لأن العناقيد غير الطبيعية في الغالب تتأسس بتضافر جهات مختلفة تكون الدولة (الحكومة) غالباً طرفاً مهماً فيها.

II - 3 - 3- من حيث آلية الترابط بين مؤسسات العنقود:

تنشأ العناقيد من البداية على أساس علاقات عمودية أي علاقات عميل/مورد أو أنها تأخذ طابعاً أفقياً نابع من تركيز مؤسسات تزاوّل نشاطات متشابهة، وهذا هو مبدأ التصنيف إلى عناقيد ذات علاقات ترابط عمودية أخرى أفقية.

II - 3 - 4- من حيث طبيعة النشاط:

يبدو هذا التصنيف سهلاً نوعاً ما لأنه يركز على طبيعة النشاط الأساسي في العنقود أي النشاط الذي تجتمع حوله وعلى أساسه باقي عناصر العنقود، لذلك تظهر ضمنه عدة أنواع: الإلكترونية، المالية، السيارات... قد يأخذ هذا التصنيف بعداً أعمق بتصنيف العناقيد بدقة أكثر كأن لا يتم الاكتفاء باعتبار العنقود إلكترونية أو مالية إنما بإظهار النشاط الفرعي الأساسي ضمنه. بمعنى أي جزء من الإلكترونيات هو النشاط الأساسي.

II - 3 - 5- من حيث الهيكل ماركسان "Markusen":

يعتبر هذا التصنيف أكثر تعقيداً - نوعاً ما - من سابقه إذ يعتمد على طبيعة تركيب هيكل العنقود:²⁶

- عناقيد مارشال "Marshal": تتكون من مؤسسات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم تخصص في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية. يكون التبادل التجاري بينها كبير وتتعاون فيما بينها في مواجهة الصعوبات وتحظى بدعم حكومي كبير لتطوير تنافسيتها.
- عناقيد محور الأذرع: وهي التي تسيطر عليها مؤسسة أو عدة مؤسسات كبيرة يخدمها عدد كبير من المؤسسات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والخدمات، وقد يضم العديد من المؤسسات التي تستخدم منتجات المؤسسات الكبرى. علاقة التعاون هنا هي بين المؤسسات الكبرى والصغرى ولكنها مفقودة بين المؤسسات المتنافسة.
- عناقيد منصات الفروع: تتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع، تتميز بضعف التبادل التجاري فيما بينها، كما أن عدد النشاطات والمؤسسات منبثقة عن هذه المصانع والمزودين بالمدخلات قليل.
- عناقيد المراكز العامة: وهي عبارة عن تواجد لمقدمي الخدمات وموردي المدخلات حول مراكز النشاطات العامة الكبيرة في الدولة كالجوامع والقواعد العسكرية والمكاتب الحكومية، وتقوم العلاقة على أساس البائع (المورد)/ المشتري (المراكز). من خلال الجدول الموالي نحاول تلخيص أهم التصنيفات بأنواعها:

الجدول (01): أنواع العناقيد الصناعية.

أساس التصنيف	الأنواع
الحجم	صغير / كبير
درجة التدخل في تكوينه	طبيعي / غير طبيعي
آلية الترابط بين مؤسسات العنقود	أفقي / عمودي

التوجه نحو تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية

طبيعة النشاط	مالي/ سياحي / إلكتروني / ترفيهي /.....
هيكل ماركسان "MARKUSEN"	مارشال/ محور الأذرعة / منصات الفروع/ المراكز العامة

المصدر: من إعداد الباحث.

III- تأثير الشروط الإطار على العناقيد الصناعية:

لتحديد تأثير الشروط الإطار على العناقيد الصناعية ارتأينا الاعتماد على بعدين أساسيين هما سياسات تبني العناقيد الصناعية التي يتحدد ضمنها مجال تدخل الشروط الإطار، ومن خلال الماسة التنافسية لإظهار أشكال تدخل الشروط الإطار في انشاء وتطوير العناقيد الصناعية.

III -1- سياسات تبني العناقيد الصناعية:

تنشأ العناقيد الصناعية وتتطور طبيعيا كما هو الحال بالنسبة لسيليكون فالي "Silicon Valley" في الولايات المتحدة و مودن "Moden" الإيطالية اللتين لم تتطلبا تدخلا كبيرا للدولة، حيث انحصرت مساهمتها الأكبر في إطار تكوين مخطط الاستثمارات المولد للعوامل المتخصصة: معاهد جامعية تكنولوجية، معاهد تكوين، بنوك معلومات، هياكل قاعدية متخصصة،²⁷ لكن قد تقتضي بعض الحالات تدخلات مختلفة للدولة لدعم العناقيد أو حتى لتبني سياسات خاصة بتكوين العناقيد الصناعية، التي من ضمنها:²⁸

III -1-1- سياسات الوسيط:

تهدف إلى تنمية الروابط بين عناصر العنقود من خلال دور الجهات العامة في عقد الاجتماعات والتحالفات بين المؤسسات وعناصر العنقود، من خلال تقوية دور الجهات العلمية وتبني الأبحاث والعمل على تطبيقها على أرض الواقع، ويهدف هذا النوع من السياسات لرفع القيمة المضافة.

III -2-1- سياسات جانب الطلب:

تهدف إلى زيادة الانفتاح على الأفكار والابتكارات الجديدة من خلال تشجيع البحث العلمي وتشجيع الابتكارات لإنتاج منتجات الجديدة وتشجيع تبني أفضل المعايير التقنية وذلك من أجل تنمية الطلب على المنتجات. وتقوم بتقديم الدعم المادي لأبحاث ودراسات محددة لدى المؤسسات البحثية (وليس للمؤسسات مباشرة) كما تشجع على تطوير الابتكارات السابقة وتحض على عدم الإطالة في سنوات حقوق الحماية الفكرية.

III -3-1- سياسات التدريب:

تهدف إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير المهارات وهو شيء أساسي لإيجاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وذلك من خلال وضع معايير مرتفعة للتعليم وكفاءة المعلمين، وإعفاء الجهات البحثية والتدريبية المتخصصة في صناعة محددة.

III -4-1- سياسات تنمية الروابط الدولية:

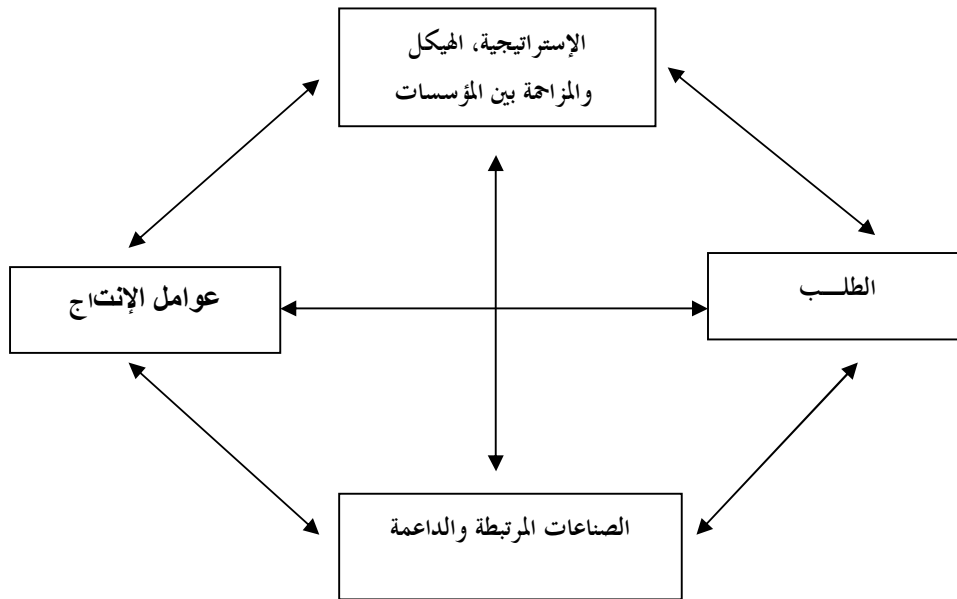
تهدف هذه السياسة إلى رفع مستوى تكامل الاقتصاد العالمي وزيادة حجم التبادلات التجارية وجذب الاستثمارات والتقنيات الحديثة.

III -2- الماسة التنافسية (لب أو معين بورتر):

التوجه نحو تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية

يعتبر تحليل الماسة من ضمن أهم إسهامات بورتر حيث يتعلق تحليلها بتحديد العوامل التي من شأنها توفير المناخ الملائم للتنافسية والتأثير الإيجابي عليها، وإن كان بورتر قد وضعها كإطار عام للتنافسية الدولة إلا أن هذا النموذج يظهر أيضا التأثيرات الإيجابية على مستويي المؤسسة والقطاع وهو ما يقره بورتر حيث يقول بأن تنافسية الأمم نتاج تنافسية المؤسسات العاملة فيها. الشكل الموالي يوضح نموذج الماسة التنافسية.

الشكل (1): نموذج الماسة التنافسية.



Source: Michael Porter, L'avantage concurrentiel des nations, traduire par: J.P.Détiré et autres, ed Intereditions, France, 1993, p 80.

يتكون نموذج الماسة التنافسية من عوامل أساسية هي: عوامل الإنتاج، الطلب، الصناعات المرتبطة والداعمة، الاستراتيجيات والهيكل والمزاخمة بين المؤسسات، والتي تتحدد من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:²⁹

III -2- 1- عوامل الإنتاج:

ما هي وضعية الدولة فيما يتعلق بعوامل الإنتاج، كالموارد البشرية المؤهلة أو الهياكل القاعدية اللازمة لتفعيل الصناعة؟

III -2- 2- الطلب:

ما هي طبيعة الطلب الداخلي؟

III -2- 3- الصناعات المرتبطة والداعمة:

هل تسمح لها الطبيعة أو لا بوجود صناعات مرتبطة وداعمة؟ والتي يمكنها أن تكون تنافسية على المستوى الدولي؟

III -2- 4- الإستراتيجية والهيكل والمزاخمة بين المؤسسات:

ما هي الشروط التي تنظم إنشاء وتنظيم و إدارة المؤسسات؟ وما هي طبيعة المنافسة الوطنية؟

بالإجابة عن هذه التساؤلات إضافة إلى دمج دور كل من الصدف التي توجب تدخل الدولة من خلال الشروط الإطار بحكم أنها تدخل ضمن الظواهر الظرفية، التي تظهر فجأة وتغير منحى التنافسية، ودور الدولة التي قد تتدخل بشكل أو

التوجه نحو تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية

بآخر ضمن أي مكون من مكونات الماسة التنافسية يمكننا إعطاء لمحة عامة عن تنافسية الدولة ومنه اشتقاق تنافسية القطاع والمؤسسة.

تحليل الماسة التنافسية يعتمد من تحليل خصائص الطلب المحلي لأنها الأساس في تكوين ميزات تنافسية للمؤسسات وترفع من تنافسيتها على المستويين المحلي والدولي، والسبب في ذلك هو وجود أسباب ذاتية في الصناعة أو في السوق المحلي، التي تكون من ضمن عوامل الإنتاج أو الصناعات المرتبطة والداعمة أو الاستراتيجيات والهياكل والمنافسة بين المؤسسات ذاتها، التي تمثل في مجملها عناصر الماسة دون إهمال دور كل من الصدف والدولة.

الخاتمة:

الشروط الإطار كسياسات أو استراتيجيات تتبعها الدولة ضمن ظروف زمانية ومكانية معينة، تعتبر شبكة من القرارات التي تعمل من خلالها على رفع التنافسية لصناعات محددة قصد تحسين مستوى التنمية بمختلف أشكالها، وتتقاطع في أهميتها ودورها مع العناقيد الصناعية التي تعتبر كتجمع لمؤسسات وهيئات تربطها علاقات تكاملية وأخرى تنافسية تهدف إلى إعطاء قيمة إضافية لنشاط أعضائها من خلال هذا التجمع الذي يخدم مصالح أعضائه من جهة ويدعم الصناعات المكونة له من جهة أخرى. وعليه فإن الشروط الإطار من شأنها تفعيل دور العناقيد الصناعية على اعتبار أن متخذي القرار بإمكانهم التدخل بالسياسات المختلفة التي يمكن تبنيها لإنشاء العناقيد الصناعية في صناعات مختلفة ومتنوعة سواء من خلال: سياسات الوسيط أو سياسات جانب الطلب أو سياسات التدريب أو بالاعتماد على سياسات تنمية الروابط الدولية، كما يمكن الاعتماد على الماسة التنافسية التي تتقاطع في مكوناتها مع عناصر العنقود حيث نجد أن: الصناعات المرتبطة والداعمة في نموذج الماسة التنافسية يقابلها كلا من: الجهات والمؤسسات الداعمة ومؤسسات خدمات الأعمال في عناصر العنقود الصناعي، كما يتقاطع عنصر المؤسسات مع الإستراتيجية والهيكل والمزاخمة بين المؤسسات. بمعنى أن الشروط الإطار تعطي الحق للدولة للتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر حسبما تقتضيه الحاجة الاقتصادية، وليس هناك حاجة للاقتصاديات الأحادية كالاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات أكثر من التنوع الذي يضمن له استقراره ونموه من خلال تنويع مداخله من جهة وتنمية الروابط بين مؤسساته التي تدفعها لرفع تنافسيتها وتنميتها من جهة أخرى وليس هناك أفضل من تفعيل العناقيد الصناعية من خلال الشروط الإطار التي تتحكم بها الدولة بما يخدم مصالح مجتمعها.

الهوامش:

¹ Denis Maillat & Leïla Kebir , Conditions-cadres et compétitivité des régions : une relecture, Revue canadienne des sciences régionales, N° XXIV:1, Canada, 2001, p 42.

² Ibid, p 43.

³ سوزان يوكس وفيل إفايز، المنافسة والتنمية: قوة الأسواق التنافسية، ترجمة: ميشيل دانو، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2010، ص 18.

⁴ Lionel Zevounou, Le concept de la concurrence en droit, Thèse de doctorat en droit publique, Université de Paris Ouest, France, 2010, p 419.

⁵ J. M. Ducreux & autres, Le grand livre de la stratégie, ed Organisation, France, 2009, p 337.

⁶ محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، ط 2، مجموعة النيل العربية، مصر، 2008، ص 87-88.

⁷ مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 11.

⁸ J. M. Ducreux & autres, Op.Cit, p 338.

التوجه نحو تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية

⁹ محمد حسين أبو صالح، مرجع سابق، ص 83.

¹⁰ J. P. Angelier, Economie Industrielle : éléments de méthode, Op. Cit, p 48.

¹¹ حضر الأحمد، الاستراتيجيات الحديثة للإدارة والأعمال (ملخصات كتب وبحوث مختارة)، ج 2، مجموعة دعبول الصناعية، سوريا، 2007، ص 296.

¹² J. P. Angelier, Economie Industrielle : une méthode d'analyse sectorielle, Presses universitaires de grenoble, France, 2002, p68.

¹³ حضر الأحمد، مرجع سابق، ص 296.

¹⁴ يونكتاد، التنافسية والتنمية، ترجمة: بثينة المحتسب وطالب عوض، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، 2010، ص 82-83.

¹⁵ M. Neuman, Competition policy – history, theory and practice, Edward. Elgar, 2001, p11.

نقلا عن: قاسمي شاكر ومعطى الله خير الدين، قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة المعدلة - الأسس النظرية والآليات العملية -، مجلة تكريت، المجلد 19، العدد 9، العراق، 2012، ص 287.

¹⁶ Michel Porter, Clusters and the new economics of competition, Harverd business revue, HBS, USA, Nov/Dec 1998, p 78.

¹⁷ Commision of staf working document SEC, The concept of clusters and clusters policies and their role for competitiveness and innovation: Main statistical results and lessons learned, Paper N° 9, Luxembourg, 2008, p 11.

¹⁸ Michel Porter, L'avantage concurrentiel des nations, p 80.

¹⁹ Michel Porter, Clusters and the new economics of competition, p 80

²⁰ Ibid, p8 1.

²¹ Adel Saadou, La grappe: Une stratégie dynamique d'harmonisation et d'intégration des PME Magrébines, Revue: Economie et management, Université de Tlemcen, N°9, Algérie, 2009, p 1.

²² Michael Porter, Clusters and the new economics of competition, Op.Cit, p 80.

²³ Adel Saadou, Op.Cit, p 1.

²⁴ Michael Porter, L'avantage concurrentiel des nations, Op. Cit, p 181.

²⁵ صندوق التنمية الصناعية السعودي، وحدة الدراسات الاقتصادية، تقرير اقتصادي حول العناقيد الصناعية: مفهومها وآليات عملها، ج 1، السعودية، 2007، ص 4.

²⁶ صندوق التنمية الصناعية السعودي، تقرير اقتصادي حول العناقيد الصناعية: مفهومها وآليات عملها، مرجع سابق، ص 8.

²⁷ Michael Porter, L'avantage concurrentiel des nations, Op. Cit, p636.

²⁸ صندوق التنمية الصناعية السعودي، تقرير اقتصادي حول العناقيد الصناعية: تنميتها وأسس اختيارها والتوجه السعودي نحوها، مرجع سابق، ص 5.

²⁹ Michel Porter, Clusters and the new economics of competition, Op.Cit, p 79.